



2011/4/27

الانتفاضات العربية.. أو الحراك خارج النسق

عبد الحليم فضل الله

تتجاوز الأحداث العربية المسارح التي تدور فيها، محركة رياح التغيير في اتجاهات عدة. فهي نجحت بكسر الرتابة في مجتمعات ودول عانت من جمود طويل، وهي أيضاً تقدم للبلدان الأخرى فرصة الخروج من طوق الأزمات بالاعتماد على مناهج مختلفة.

وهذا هو الطابع الثوري الأهم للتحويلات الراهنة، التي لم يقتصر أثرها على تغيير أوضاع سلطات وأحوال أنظمة، بل مهدت السبيل كذلك لتجاوز الانسداد الذي تواجهه الأنساق السياسية والاقتصادية السائدة، ومع أن الأخيرة لم تعد قادرة على تأدية وظائفها على أكمل، سواء في تحقيق أهدافها أو في تقديم تفسيرات وحلول معقولة للظواهر والمشكلات الجديدة، فقد أبقّت على قيمها وقواعد عملها القديمة دون تغيير. وما حصل في أعقاب الأزمة المالية العالمية، مثال بارز على ذلك. وقد قيل الكثير وقتها عن إخفاق الرأسمالية المالية والعسكرية، وعن التداعيات السيئة لرأسمالية الفوضى، وفي أروقة مؤتمرات الدول العشرين كان ثمة دعوات جريئة وواعدة إلى تجديد الاعتراف بالسوق الاجتماعية ووصل ما انقطع مع الكينزية. لكن ذلك الضجيج تمخض عن بضعة تعديلات تقنية لم يوضع معظمها بعد موضع التطبيق.

وهناك مظاهر عدة لعجز تلك الأنساق عن استيعاب الحاجة إلى تغيير مؤثر، أولها وربما أهمها تقلص "مدى الديمقراطية". حيث لم تعد عمليات التصويت والآليات المألوفة لتداول السلطة، تصلح للتعامل مع تحديات بالغة العمق. ففي نظام عالمي قائم على منظومات إكراه ضخمة، فقدت صناديق الاقتراع إحدى مهامها الرئيسية وهي تشكيل المجال السياسي على نحو يلبي التطلعات القسوى للشعوب، وصار ضعفها ظاهراً للعيان إزاء القوى العاتية، كقوة الأسواق التي بوسعها فرض عقوبات على أصحاب البرامج المستقلة، وكالسياسات المعولمة والمعسكرة التي لا تقاوم إلا بأثمان باهظة. وما زالت المواسم الانتخابية تتوالى بانتظام في أنحاء العالم، لكن التحويلات الملحوظة في سياسات الدول، تأتي غالباً بفعل الصدمات والإخفاقات، أكثر مما يحققها ناخبون يذهبون بهدوء إلى الاقتراع صبيحة يوم صاف. فتحت وطأة الفشل تغيرت مواقف الدول الغربية من الحرب على العراق، أو من النظم الاستبدادية المتهاوية، وبسبب خسائر الأسواق بدأت بعض الحكومات بمراجعة سياساتها الاقتصادية والمالية، ولم يكن للمقترعين دور واضح في هذا التحول أو ذاك.

المظهر الثاني لاضطراب الأنساق، يتمثل في اضطراب العلاقة بين النمو الاقتصادي والتطور السياسي، وهذا بسبب تبدل دور الطبقات الوسطى، التي لم تعد في ظل عولمة عمليات الإنتاج والكسب، دعامة التحديث السياسي، وصارت إما ملحقة بأنظمة توزيع لا علاقة لها بالكفاءة والفعالية، أو أنها تخضع لسلطتين مختلفتين، واحدة أثناء مشاركتها في عمليات الإنتاج خارج الحدود وأخرى

عند انضمامها إلى مجتمعاتها وانخراطها في الممارسة السياسية، الامر الذي ينعكس سلباً على دورها وحضورها ويبدد قواها.

الانتفاضات العربية هي بمعنى ما محاولة لتجاوز إخفاق الأنساق المهيمنة التي تخلفت عن استيعاب حاجة العالم إلى تحولات عميقة الغور. فقد بينت أولاً أن ما تحتاج إليه الدول هو ديمقراطية التأسيس وليس فقط ديمقراطية التسيير، فالأولى تهدف إلى تغيير القواعد والمبادئ التي تحكم العملية السياسية برمتها، أما الثانية فتركز على المعنى الضيق لتداول السلطة و ينحصر هدفها بتعديل البرامج وتحسين السياسات. وبينما تولد الأخيرة من رحم الاغلبيات التي تفرزها الصناديق، وتقرر بالتالي مصير السلطة مهما كانت ضئيلة، تقوم الأولى على نوع خاص من الإجماع، هو إجماع الناشطين والمبادرين والنخب المستعدة لتحويل آرائها وأفكارها إلى فعل سياسي، ولا يشمل ذلك بالضرورة الأطياف الساكنة وغير النشطة في المجتمع.

هذه الانتفاضات أكدت أيضاً على أن المبادرة انتقلت من الطبقة الوسطى، إلى شريحة واسعة متعددة الطبقات، تضم أفراداً لديهم ما يكفي من المعرفة لإنتاج المعلومات وتداولها ومزجها من ثم داخل وعاء موحد. هذا التمازج هو الذي أوجد في نهاية المطاف عقلاً جماعياً تولى قيادة وتوجيه الخطوات الأخيرة والحاسمة للثورات. ليصير معيار الانتماء إلى مجتمع التغيير امتلاك ما يكفي من المعرفة لتوليد وعي سياسي جديد ومتآلف، وليس مستوى الدخل.

وتدل الانتفاضات ثانياً على أن التغيير يجب أن يطال الأفكار والمفاهيم وليس فقط الوقائع أو الأحداث. وفي حين لم تغلح الخسائر الناتجة عن الانهيارات المالية والمقدرة بأكثر من 20% من الناتج العالمي، في زحزحة صانعي القرار العالميين عن آرائهم الاقتصادية والمالية المتطرفة، وكذلك هو أمر أزمة الغذاء الأخيرة التي لم تقنع أحداً بتليين المواقف المتكثرة دون كلل لقضايا الفقر والإقصاء، فإن الشوارع العربية التي ربطت على نحو لا لبس فيه بين المعضلات السياسية والأزمات الاجتماعية، ألزمت المؤسسات الدولية أن تفكر ولو لمرة واحدة بمراجعة المعايير التي تطبقها على الدول، بل إن مدير عام صندوق النقد الدولي دومينيك سترأوس-كان، أشار مؤخراً إلى أن عائلة المؤشرات التي تقوم أداء الاقتصادات العالمية غير مكتملة، لأنها لا تضم مؤشرات نوعية مثل الفقر والمساواة في توزيع المداخل والثروات. وهذا ليس مجرد تصحيح تقني بل ينم عن هبوب رياح جديدة.

تقول الانتفاضات العربية، أن قوى الإصلاح هي قوى كامنة، وتنتمي غالباً إلى فضاءات موازية وغير مرئية، وان الصراعات الطافية على السطح لا تعبر إلا عن جزء من المشهد. ولذلك فإن مهمة

القوى الإصلاحية المنتمية إلى الفضاء السياسي العادي، هي القيام بكل ما من شأنه تنشيط القوى المحتجة ونقلها من عالم الكمون إلى دنيا الفعل، مع ما يتضمنه ذلك من سعي دؤوب لالتقاط اللحظات التاريخية والبناء عليها.